الزعيم في برقية تهنئة للرئيس المصري عدلي منصور:

نهنئكم بنجاح الانتخابات الرئاسية وانجاز مهام المرحلة الانتقالية

أوفيتم بوعدكم لتنفيذ خارطة المستقبل دون تلكؤ أو التفاف

الشعب المصري عبر عن إرادته الحرة باختيار المشير السيسي رئيساً

بعث الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام برقية تهنئة لرئيس جمهورية مصر العربية المستشار عدلي منصور بمناسبة نجاح الانتخابات الرئاسية. فيما يلي نص برقية التهنئة :

فخامة الاخ الرئيس المستشار عدلي منصور- رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة

يسرني ان ابعث اليكم بأحر التهاني بمناسبة النجاح الباهر للانتخابات الرئاسية التي شهدتها الشقيقة مصر وما شهدته من اجواء ديمقراطية نزيهة وتنافس شريف عبَّر من خلالها الشعب المصري عن إرادته الحرة عبر صناديق الاقتراع في اختيار قيادته الجديدة ممثلة في المشير عبدالفتاح السيسي للعبور به نحو المستقبل المزدهر بإذن الله.

واننا بهذه المناسبة نعبر لكم عن بالغ تقديرنا واعجابنا بما جسدتموه من حكمة واقتدار في ادارة دفة الامور وانجاز مهام المرحلة الانتقالية بنجاح تام دون التلكؤ او الالتفاف على خطابكم التاريخي عندما اديتم اليمين الدستورية واوفيتم بالتزامكم ووعدكم امام الشعب لتنفيذ خارطة المستقبل والتي مثلت انقاذاً لمصر وشعبها العظيم مما كان يدبر لهما من مخططات ظلامية تآمرية استهدفت مصر وسيادتها وأمنها واستقرارها وحاضر ومستقبل شعبها واجيالها، وكنتم مثالاً للقائد الحكيم والوطني المخلص المحب لوطنه وأمته ونلتم بهذا الموقف المشرف والمسؤول احترام وتقدير ابناء شعبكم وأمتكم والعالم.

واننا اذ نجدد لكم التهاني بهذا الانجاز الديمقراطي الكبير الذي يرسي لمصر وشعبها عهداً جديداً من الاستقرار والبناء والتقدم والازدهار فإننا نؤكد على متانة العلاقات الاخوية الحميمة والاواصر التاريخية العميقة التي تربط بين بلدينا وشعبينا الشقيقين وحيث لاينسى شعبنا اليمني دوماً تلك المواقف القومية المشرفة لمصر العروبة وشعبها العزيز وقيادتها وثورة 23 يوليو بزعامة الزعيم جمال عبدالناصر في الوقوف الى جانب اليمن ومساندة ثورتها المباركة ومسيرتها التنموية عبر كل المراحل. متطلعين على الدوام إلى ان نرى مصر العروبة قوية عزيزة مزدهرة رائدة في دورها لخدمة آمال وتطلعات الشعب المصري وابناء أمتها العربية والاسلامية... وتقبلوا أسمى اعتباري..

اخوكم المشير /علي عبدالله صالح

رئيس المؤتمر الشعبي العام - رئيس الجمهورية اليمنية السابق

بعد معركة سحب الثقة

البرلمان يطالب الرئيس بسرعة تغيير الحكومة

النواب يجمعون على فشل حكومة الوفاق في أداء مهامها

بعد انقسام حاد بين الكتل البرلمانية بشأن سحب الثقة عن الحكومة والذي استمر لأكثر من أسبوع، حسم البرلمان بالاجماع أمره وأقر رفع مذكرة لرئيس الجمهورية تتضمن مطالبته بتغيير الحكومة القائمة التي تم التوافق داخل البرلمان وخارجه على فشلها في أداء مهامها..

جرى ذلك في الجلسة التشاورية التي استغرقت ساعة بين رئاسة البرلمان ورؤساء الكتل على هامش الجلسة العامة للنواب أمس الأحد..

وجاء قرار البرلمان بعد أن فشل على مدى شهر في ارغام الحكومة على توفير المشتقات النفطية وحماية أنابيب النفط وخطوط نقل الكهرباء، بعد أن كان النواب قد أمهلوا الحكومة أسبوعاً لتوفير المشتقات النفطية عقب استجوبوها ثلاثة أيام وهددوا بسحب الثقة عنها..

وكان النواب شرعوا الخميس الماضي بالتوقيع على عريضة تطالب بسحب الثقة عن الحكومة كان مقرراً تقديمها إلى رئاسة البرلمان في جلسة أمس إلاّ أن كتلتي الإصلاح والاشتراكي رفضتا التوقيع، ما أعاق قرار سحب الثقة بالتوافق.. الأمر الذي دفع رئيس كتلة المؤتمر الشعبي سلطان البركاني إلى مناشدة النواب التوافق على موقف يلبي الحد الأدنى من طموحات وآمال الشعب..

وكانت جلسات الاسبوع الماضي للبرلمان والتي غابت عنها حكومة الوفاق عكست انقساماً واضحاً داخل البرلمان بين متحمسين لقرار سحب الثقة ومتحفظين عن اتخاذ هذا القرار، اضافة الى باحثين عن بدائل معينة لقرار السحب..

فالمتحمسون يرون أن الحكومة فاشلة وليس بمقدورها تقديم أي شيء لحل المشاكل التي التزمت بحلها، وان الاستجواب الذي تم هو سحب ثقة ولم يتبق سوى التصويت على ذلك..

بينما المتحفظون على سحب الثقة من الحكومة يتخوفون من ان هذا الاجراء سيدخل البلاد في فراغ يعمق من الأزمة ولايحلها..

ويذهب الراؤون بإيجاد بدائل معينة الى ضرورة ان يقوم رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة كفاءات وسحب الثقة من الحكومة الحالية..

وفي ظل هذا الانقسام أقر البرلمان أمس الاحد في جلسته التي كان متوقعاً فيها استكمال اجراءات سحب الثقة عن الحكومة بعد أن عجزت عن تقديم معالجات لشحة المشتقات النفطية والانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي والاختلالات الأمنية- أقر رفع مذكرة لرئيس الجمهورية يطالبه فيها بتغيير حكومة الوفاق..

البرلمان بقراره هذا لم ينتظر الخامس من الشهر الجاري وهو اليوم الذي تنتهي فيه الفترة التي طلبها الرئيس عبدربه منصور هادي في الاجتماع الذي عقد الاسبوع الماضي وضم الحكومة ورئاسة البرلمان ورؤساء الكتل البرلمانية.. حيث نقل عن الاجتماع طلب الرئيس لهذه الفترة يطرح خلالها النواب والحكومة رؤيتين منفصلتين عن المعالجات الممكنة..

رئيس لجنة الشئون الدستورية والقانونية بمجلس النواب الدكتور علي أبو حليقة قال : إن الكتل البرلمانية ورغبة في اتخاذ القرار بالتوافق أجمعت على رفع رسالة تاريخية للرئيس عبدربه منصور هادي بضرورة تشكيل حكومة جديدة، قد تكون بمثابة حكومة إنقاذ لمواجهة الأوضاع الحياتية المتردية التي يعيشها الشعب اليمني في مختلف المجالات.

وأوضح أبو حليقة في تصريح لـ "الميثاق" أن قرار مجلس النواب بشأن تغيير الحكومة يعتبر بمثابة مساندة قوية للأخ رئيس الجمهورية لتؤازره الحكومة الجديدة في معالجة الأوضاع المتردية في البلاد.

مؤكداً أن قرار البرلمان يأتي ترجمة حقيقية للمبادرة الخليجية لتقوم الحكومة المرتقبة بتغطية القصور الواضح في الشأن الوطني والذي عجزت حكومة باسندوة عن القيام به.

وتمنى أبوحليقة أن تشكل حكومة تكنوقراط بعيداً عن المحاصصة الحزبية حتى نضمن ولاءها للوطن والتزامها بتوجيهات الرئيس وتطبيق القانون وبحيث تكون منسجمة مع بعضها تجنباً للعثرات التي شابت حكومة باسندوة" .

من جانبه اكد النائب خالد شائف لـ«الميثاق»: ان الحكومة غير مؤهلة للاستمرار في قيادة الوضع الاستثنائي الذي يمر به الوطن، وان سحب الثقة عنها أو تغييرها أصبح أمراً وطنياً يجب ان يضطلع به جميع النواب لتدارك الوضع الذي تعيشه البلاد..

مشيراً الى ان الحكومة خذلت البرلمان وخذلت الشعب والوطن ولم تحقق شيئاً من برنامجها..

لافتاً الى ان سحب الثقة لم يكن يتبقى عليه سوى بعض الاجراءات الدستورية..

الى ذلك أشار النائب عبدالسلام مهدي الى ان الحكومة انشغلت عن مهامها بأشياء أخرى لم ترد في برنامجها المقدم للبرلمان، ورغم الاحتقان في الشارع الذي أنتجه اهمال الحكومة لمهامها وكذلك الوضع المأساوي الذي تعيشه البلاد وما آلت اليه الاحوال في كل المجالات، إلا ان الحكومة ظلت سادرة في غيّها، ما اضطر البرلمان الى ان يقوم بدوره إزاء ذلك عن طريق استجواب الحكومة ووضعها على المحك العملي أمام نفسها وفي مرأى ومسمع من الشعب الذي ضاق ذرعاً من بقاء هذه الحكومة..

وقال مهدي : حكومة الوفاق عرضت نفسها لهذه النهاية المخزية والفشل الذريع..

مؤكداً أن سحب الثقة عن الحكومة أو تغييرها واجب وطني وحق دستوري، ولا أعتقد ان هناك خياراً آخر من شأنه ابقاء هذه الحكومة لأن كافة الخيارات تؤمن بأن حكومة الوفاق غير صالحة للاستمرار في مهامها.

ووفقاً للمادة الدستورية «98» التي تحدد اجراءات سحب الثقة باستجواب الحكومة يليه طلب من ثلث النواب بسحب الثقة ثم التصويت على الطلب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديم الطلب، ويكون سحب الثقة عن الحكومة نافذاً بموافقة أغلبية النواب، ووفقاً لهذه المادة فإن النواب المتحمسين لسحب الثقة عن الحكومة وهم من كتل حزبية ومستقلون قد وقعوا الخميس الماضي على عريضة تطلب سحب الثقة من حكومة الوفاق، إلا ان النواب في كتلة الاصلاح البرلمانية امتنعوا عن التوقيع على العريضة خوفاً من دخول البلاد في فراغ نتيجة سحب الثقة عن الحكومة- بحد وصف النائب زيد الشامي رئيس كتلة الاصلاح.

وهذا ماجعل رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام الشيخ سلطان البركاني يقول انه كان يفترض بمن وقعوا على عريضة الاستجواب التوقيع على عريضة جديدة تتضمن سحب الثقة.

وأضاف: ان البلد تتآكل وتتمزق وان لم تفعل الحكومة شيئاً فعليه لعنة الله من يجاملها ولايسحب الثقة عنها.

وحذر البركاني من ان الانقسام داخل البرلمان سيؤدي الى رفع الموضوع الى رئيس الجمهورية، مايعني ان البرلمان لن يستطيع اتخاذ أي اجراءات ضد الحكومة.

ونفى ان تكون المبادرة الخليجية عطلت العمل بالدستور، وأيده رئيس كتلة الاصلاح زيد الشامي في ذلك بالقول: ان الاحتكام للدستور لايتنافى مع المبادرة الخليجية، في رد واضح على أمين عام الناصري النائب سلطان العتواني الذي قال : «نحن مربوطون بالمبادرة الخليجية التي تحتم عند اتخاذ أي قرار في السلطات المختلفة التوافق بين مختلف الأطراف السياسية..

ويقترب من رأيه رئيس سياسية الحزب الاشتراكي النائب محمد القباطي الذي قال : ان موضوع سحب الثقة لن يُحسم إلا بالتوافق..

ورد نائب رئيس كتلة المؤتمر النائب عزام صلاح بأن مايفعله البرلمان لايخالف المبادرة، وكذلك قال النائب نبيل باشا ان كلام من يعتبر الاستجواب متعارضاً مع المبادرة الخليجية مردود على صاحبه، موضحاً أن الحكومة اعترفت بالاستجواب واعترفت بالفشل، فلا نكون ملكيين اكثر من الملك.

أما عضو كتلة المؤتمر الشيخ محمد الشايف فقد أعلن مقاطعته جلسات البرلمان مالم تسحب الثقة عن الحكومة، مستغرباً من تمسك الشركاء في المؤتمر والمشترك بممثليهم في هذه الحكومة.

وبما ان جميع اعضاء الكتل البرلمانية متفقون على ان أداء الحكومة ضعيف وغير مقبول، فقد توصلوا إلى قرارهم الذي اتخذوه أمس الأحد بالاجماع والذي طالبوا فيه الرئيس عبدربه منصور هادي بتغيير الحكومة.

الجدير بالذكر أن حكومة الوفاق ورغم حضورها للرد على استجواب النواب إلا أنها ومن خلال تصريحات بعض اعضائها لاتأبه لما يدور في البرلمان، بل وتعتبر البرلمان فاقداً للشرعية وليس من حقه ولابمقدوره سحب الثقة عنها كونها جاءت بناءً على اتفاق سياسي يتمثل بالمبادرة الخليجية.

بكل تأكيد ان الأيام القادمة كفيلة بمفاجآت نتمنى ان تكون في صالح الوطن والشعب، وليس المصالح الحزبية!!

«الميثاق» تنشر نص رسالة البرلمان إلى رئيس الجمهورية

الأخ/ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية

تحية طيبة وبعد

نحيطكم علماً بأن جميع الكتل البرلمانية في مجلس النواب قد توافقت على إجراء تغيير الحكومة نظراً للعجز الواضح في أدائها العام ولا سيما انعدام المشتقات النفطية وعدم حماية أنبوب النفط وأبراج الكهرباء ووجود الاختلالات الأمنية والمعيشية للمواطنين..

وعليه..

فإن المجلس يهيب بكم اتخاذ القرار بصورة عاجلة وبما يضمن الكفاءة والنزاهة..

وتقبلوا خالص التحية والتقدير..

رؤساء الكتل البرلمانية الموقّعون عليه..